مجتمع

2024 العام الأعلى حرارة على الإطلاق

قالت خدمة «كوبرنيكوس» لتغير المناخ التابعة للاتحاد الأوروبي، الخميس، إن عام 2024 سيتخطى 2023 ليصبح العام الأعلى حرارة منذ بدء التسجيلات، وذلك قبل أيام من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب29» المقرر عقده الأسبوع المقبل في أذربيجان. وذكرت خدمة «كوبرنيكوس» أن متوسط درجات الحرارة كان مرتفعاً للغاية منذ يناير/ كانون الثاني حتى أكتوبر/ تشرين الأول، ما يؤكد أن 2024 سيكون العام الأكثر سخونة ما لم تنخفض درجات الحرارة عالمياً إلى ما يقرب الصفر في ما تبقى من العام. (رويترز)

3 من بين كل 5 أطفال يتعرضون للعنف الأسري

قالت منظمة الصحة العالمية، الخميس، إن مئات الملايين من الأطفال والمراهقين يواجهون العنف يومياً في منازلهم ومدارسهم وفي أماكن أخرى. وأفادت المنظمة الأممية بأن أكثر من مليار قاصر تراوح أعمارهم بين سنتين و17 سنة، يتعرضون للعنف سنوياً، ويتعرض ثلاثة من بين كل خمسة أطفال ومراهقين للعنف الجسدي في المنزل، كما تتعرض واحدة من بين كل خمس فتيات وواحد من بين كل سبعة فتيان للعنف الجنسي، كما أن نصف الأطفال فقط يتحدثون عن تجاربهم مع العنف، وأقل من 10% منهم يتلقون المساعدة. (أسوشييتد برس)

غزة: اكتمال التطعيم ضد شلل الأطفال

أعلنت الأمم المتحدة، الخميس، أن حملة التلقيح ضد شلل الأطفال في قطاع غزة اكتملت، وأنها نجحت في تطعيم أكثر من نصف مليون طفل على الرغم من الحرب الدائرة في القطاع. وأكدت منظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، في بيان مشترك، اكتمال الجولة الثانية من حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في قطاع غزة بتطعيم 556774 طفلاً تحت سن العاشرة بالجرعة الثانية. وقالت المنظمتان في البيان إن ما يقدر بنحو سبعة آلاف إلى عشرة آلاف طفل لا يزالون غير محصنين ومعرضين للإصابة بالفيروس في مناطق يصعب الوصول إليها في شمالي غزة، واعتبرتا أن ما تم تحقيقه بمثابة إنجاز لافت بالنظر إلى الظروف الصعبة للغاية التي يعيشها القطاع المحاصر. ودعت المنظمتان الأمميتان إلى وقف إطلاق النار، وتطبيق هدن إنسانية بشكل منهجي، مشيرتين إلى أهمية جهود الاستجابة لحالات الطوارئ الخاصة بشلل الأطفال، وأن تشمل الجهود تدخلات صحية وإنسانية أخرى في ظل أزمة إنسانية كارثية يعيشها سكان القطاع. وامتدت الجولة الأولى من التطعيم من الأول إلى 12 سبتمبر/ أيلول الماضي، ونجحت في تطعيم 559 ألفاً و161 طفلاً، أي ما يقدر بنحو 95% من الأطفال المستهدفين، بينما بدأت الجولة الثانية في وسط وجنوبي غزة في 14 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى الأطفال في الشمال بسبب حدة العدوان. (قنا)

طفلة تتلقى جرعة التطعيم الثانية في مدينة غزة (داود ابو الكاس/ الاناضول)

نسب طلاق غير مسبوقة في سورية

دمشق ـ **ليث أبي نادر**

ليست الإحصاءات الخاصة بحالات الطلاق دقيقة في سورية، لأن عقود زواج كثيرة لا تسجّل في المحاكم الشرعية، لكن لا يمكن تجاهل الأرقام المخيفة التي تكشفها هذه الإحصاءات وتأثيراتها السلبية. وسجلت سورية خلال السنوات الأخيرة ارتفاعاً غير مسبوق في معدلات الطلاق، وانخفاضاً في عدد حالات الزواج، وكشفت إحصاءات نشرها المكتب المركزي للإحصاء في منتصف العام الحالي، عن ارتفاع نسب الطلاق إلى 12,4%، بزيادة 11% عن عام 2021، بإجمالي 46،827 حالة طلاق في عام 2022 مقابل 225،549 عقد زواج. وتقول مصادر من دوائر الشؤون المدنية لـ«العربي الجديد»: «تستند إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء إلى سجلات المحاكم الشرعية ودوائر الشأن المدني في المحافظات، لكن لا يمكن اعتمادها باعتبارها بيانات قاطعة، لأن الظروف التي تعاني منها سورية زادت عقود الزواج المكتومة التي لا يجري تسجيلها لأسباب عدة».

وتذكر المصادر أن «أكثر من 4% من حالات الزواج تكتفي بالإشهار المجتمعي الذي قد يظل مكتوماً لسنوات، ويشمل ذلك خصوصاً الشبان المتزوجين المتخلفين عن الخدمة الإلزامية أو الفارين منها، والمطلوبين في قضايا سياسية، لأنهم يحاولون تفادي المعاملات الحكومية التي قد تكشف أوضاعهم. إحصاء حالات الزواج والطلاق شبه مستحيل في ظل الظروف السائدة، وإجراء إحصاءات أكثر دقة يتطلب تشكيل فرق جوالة لزيارة القرى والبلدات وأحياء المدن بهدف تنفيذ توثيق حي». ويقول أحد المصادر لـ«العربي الجديد» إن «دائرة الشأن المدني في مسقط رأسه بإحدى قرى ريف دمشق سجلت 37 زواجاً و9 حالات طلاق خلال عام 2022، لكن الأرقام الحقيقية أكبر بسبب تزايد الزيجات المكتومة التي تخفى عن دوائر الأحوال المدنية والمحاكم». ويقول ناشط حقوقي من دمشق لـ«العربي الجديد»: «كشفت دراسة أجريناها على عيّنة أشخاص في أحياء وبلدات وقرى خلال أربعة سنوات متتالية، أن معدلات الطلاق تزداد بنسبة لا تقلّ عن 2%، وأن معدلات الزواج تتناسب عكسياً مع معدلات الطلاق». وهو يربط هذا «الاعتلال الديمغرافي» بعدة عوامل، أبرزها الاقتصاد والأمن. ويقول: «تدني الحالة الاقتصادية لأكثر من 80% من الشعب السوري يدفع الشبان من الجنسين إلى الإحجام عن الزواج، فيما يشكل العامل الأمني سبباً موازياً».

يضيف: «بالنسبة للذكور، يؤدي عامل عدم الاستقرار الأمني إلى مخاوف أكبر من الإقدام على الزواج، وبالنسبة للإناث، فأغلبهنّ يبحث عن شبان غير مطلوبين للخدمة العسكرية أو لأي جهة أمنية، ومقتدرين يستطيعون تلبية رغباتهنّ المادية. وعلى صعيد ارتفاع معدلات الطلاق، فالوضع الاقتصادي الصعب من أبرز الأسباب، وهو القاسم المشترك الأكبر مع نقص معدلات الزواج، أما العامل الثاني الخطير الذي يساهم في الطلاق، فهو وسائل التواصل الاجتماعي التي تلعب دوراً كبيراً في تفكك الأسرة نتيجة إقامة الأزواج من الجنسين علاقات افتراضية تؤدي في البدء إلى طلاق نفسي، ثم إلى الطلاق الشرعي بعد تفاقم الحالة». ويؤكد الناشط الحقوقي الذي زاول مهنة المحاماة سنوات قبل أن يتقاعد، أن «الفارق في العمر يشكل أيضاً عاملاً إذا تداخل مع العاملين الأولين، وأكثر من 80% من حالات الطلاق يحصل بسبب الفارق العمري بين الزوج والزوجة، والذي يظهر عوامل أخرى من بينها الفارق في الفكر والثقافة».

إلى ذلك، تكشف إحصاءات المكتب المركزي أن 24،710 من أصل 30،284 حالة طلاق هي لرجال أكبر سناً كثيراً من زوجاتهم، أي بنسبة 81,59% من حالات الطلاق. ويلفت الناشط الحقوقي السوري إلى أنه لاحظ خلال بحثه ومقارنته الإحصاءات الرسمية أن أكبر نسب الطلاق تحصل بين فئتين من الأزواج، هم من ينجبون أقلّ من 4 أولاد، أو الذين لم ينجبوا أولاداً بالمطلق، فالأولاد يشكلون رابطاً أكبر لردع فكرة الطلاق في المجتمعات الشرقية، رغم أن ذلك ليس قاعدة ثابتة، لكن هذا ما تشير إليه الإحصاءات الرسمية واستطلاعات الرأي. ويوضح: «حسب أرقام المكتب المركزي، فإنه مع ازدياد عدد الأولاد تقلّ نسبة الطلاق، فنسبة 26% من المطلقين لديهم ولد واحد، فيما لا تتجاوز نسبة من لديهم أكثر من أربعة أولاد 4%». «حسب أرقام المكتب المركزي، فإنه مع ازدياد عدد الأولاد تقلّ نسبة الطلاق، فنسبة 26% من المطلقين لديهم ولد واحد، فيما لا تتجاوز نسبة من لديهم أكثر من أربعة أولاد 4%».

دمشق تتصدر

تكشف الإحصاءات الرسمية أن العاصمة دمشق تشهد أعلى معدلات طلاق بنسبة 33,9%، وبعدها ريف دمشق (30,9%) والسويداء (30%) والقنيطرة (29,9%) واللاذقية (28,7%) ودرعا (26,1%) وطرطوس (23,3%) وحمص (23,2%) وحماة (22,4%) وحلب (20,1%). بينما احتلت إدلب ودير الزور والحسكة والرقة المراكز الاربعة الاخيرة.

تحقيق

أطفال غزة من مقاعد الدراسة إلى الأعمال اليومية الشاقة

تغيّرت حياة اطفال قطاع غزة رأساً على عقب منذ بدء العدوان الإسرائيلي، واجبر كثير من الاطفال على الانخراط في اعباء يومية لتامين المياه والطعام وسط انعدام مقومات الحياة الاساسية

غزة ـ **علاء الحلو**

تسبّب العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة في تغيير روتين الأطفال الفلسطينيين، وبدلاً من التعليم والترفيه عن أنفسهم، يصطفون في طوابير طويلة للحصول على الماء أو الطعام بشكل شبه يومي. وأصاب العدوان مختلف النواحي الحياتية بشلل تام، جراء الاستهداف المباشر للمدنيين والمناطق السكنية، إلى جانب استهداف مصادر الرزق من منشآت تجارية وصناعية وزراعية وسياحية وترفيهية، علاوة على استهداف المساجد والمستشفيات ومراكز تقديم الخدمات للمواطنين.

ويواجه القطاع التعليمي تحديات مزدوجة منذ ما يزيد عن ثلاثة عشر شهراً، من خلال الاستهداف المباشر للمدارس والجامعات بالقصف والتدمير والتجريف، أو من خلال تهجير المواطنين قسراً وإجبارهم على النزوح داخل مراكز الإيواء والمدارس التي توقفت عن تقديم خدماتها التعليمية بشكل تام، واستبدلتها بأنشطة إغاثية لإيواء مئات الآف النازحين الفارين من نيران الحرب. ويشكل الأطفال والنساء 72% من ضحايا العدوان المتواصل وفق التقديرات الرسمية، وهم الفئة الأكثر تضرراً من الحرب، بدءاً باختفاء الأمن الغذائي والغذائي والصحي، وصولاً إلى التأثيرات السلبية التي أدت إلى تعطل مختلف الأنشطة الخدماتية والتعليمية والتثقيفية، في الوقت الذي تتفاقم فيه الأوضاع الميدانية سوءاً يوماً تلو الآخر.

اجتمعت أسباب أدت بمجملها إلى تغيير صباحات الأطفال؛ فبدلاً من لبس الزي الرسمي للمدارس الحكومية أو رياض الأطفال، وحمل الحقائب المدرسية والقرطاسية، يحمل الأطفال الأواني البلاستيكية المخصصة لتعبئة مياه الاستخدام اليومي أو مياه الشرب، ويقفون في طوابير طويلة للحصول على الطعام من التكايا المجانية. يستعين الأهل بأطفالهم المتعطلين عن الدراسة قسراً لمساعدتهم في أعباء حياة النزوح اليومية، إذ يتولى رب الأسرة توزيع أنشطة تعبئة المياه، وإحضار الطعام، وصناعة الخبز، وشحن أجهزة الهواتف النقالة وبطاريات الشحن، إلى جانب مهام التنظيف والعناية اليومية.

يقول الفلسطيني أحمد أبو الخير، وهو نازح من مدينة غزة يقيم في مدينة دير البلح، وسط القطاع، إنه كان سعيداً لرؤية طفله بكر (ست سنوات)، حين ارتدى زي الصف الأول ابتدائي بعد اجتياز فحوصات القبول وتفوقه في الأسابيع الأولى للفصل الدراسي الأول عام 2023، والتي انتهت سريعاً جراء انطلاق شرارة الحرب، وتسببت في تعطيل نواحي الحياة كافة.

ويوضح أبو الخير لـ«العربي الجديد»، أن النزوح المتكرر جراء التهديدات الإسرائيلية أجبر الجميع على عدم التفكير سوى في طرق النجاة، والتوقف عن التفكير في تفاصيل الحياة اليومية الآمنة والهانئة، وتعليم الأطفال ومستقبلهم، والاكتفاء بالسعي لتوفير المتطلبات التي من شأنها سد رمق أفراد الأسرة. ويبين أن تزايد الأزمات وتفاقمها دفعه وغيره من أرباب الأسر إلى توزيع الأدوار وفقاً للقدرة البدنية، حيث يقوم هو وإخوته بنقل المياه في أوعية بلاستيكية، فيما يقوم ابنه بشحن الهواتف داخل نقطة شحن في مقابل مادي، أو في نقطة شحن مجانية يتم وصلها بعض الوقت، بينما تحمل ابنته وفاء (تسع سنوات)، صحناً بلاستيكياً للحصول على الطعام المجاني الذي تقوم إحدى التكايا بتوفيره ثلاثة أيام في الأسبوع.

وتوضح الفلسطينية أسمهان شنينو أن العدوان الإسرائيلي لم يكتف بقتل البشر وأحلامهم وطموحاتهم وآمالهم وتدمير البيوت والأسواق وإغلاق المعابر والتسبب بمجاعة تفتك بالكبار والصغار، إنما يسعى على مدار الوقت إلى فرض سياسة التجهيل عبر تدمير المدارس، وتهجير الفلسطينيين قسراً نحو المدارس المتبقية، وتتحدث شنينو، وهي أم لثلاثة أطفال، لـ«العربي الجديد»، عن مدى خطورة توقف العملية التعليمية، وتحديداً بالنسبة للأطفال في المراحل التأسيسية التي تشكل النواة الأساسية لقدرتهم على توسيع مداركهم وتحصيلهم العلمي، وتبين أن ذلك التوقف يخلق شرخاً كبيراً بينهم وبين مسيرة العلم الطبيعية ومراحلها الروتينية التي يتم تقديمها للأطفال تدريجياً وفق مناهج متسلسلة.

وتشير شنينو إلى أن طفلها مجد (12 سنة)، بات يساعد والده في صناعة الخبز وبيعه أمام الخيمة لتوفير مصدر دخل يعينهم على قضاء حوائجهم، بينما تساعدها شقيقته نغم (عشر سنوات)، في تنظيف زوايا الخيمة، فيما يتم إسناد مهمة تعبئة المياه من عربات التوزيع المجاني والحصول على طعام التكية إلى طفلها الأصغر محمد (تسع سنوات).

وتشعر الفلسطينية سعاد أهل بغصة كبيرة بفعل تعطل ابنيها شاكر (14 سنة)، وأحمد (عشرة سنوات)، عن الدراسة، على الرغم من تفوقهما الدراسي، وتقول: «لحظة بدء الحرب، كانا يستعدان للذهاب إلى المدرسة برفقة أبناء الجيران، لكننا لم ندعهما يخرجان نظراً لخطورة الأوضاع، ومن يومها لم يعودا إلى المدرسة بفعل طول أمد الحرب واشتداد خطورة الأوضاع الميدانية»، وتتحدث لـ«العربي الجديد» عن محاولتها وزوجها مواصلة تعليم طفليها بطرق بدائية أو من خلال دمجهما في بعض الأنشطة التعليمية التي يتم تنظيمها بمبادرات شبابية، إلا أن تزايد الأعباء اليومية نظراً للنقص الشديد في مختلف المتطلبات الضرورية، وفي مقدمتها الماء والغذاء، دفع الأب إلى توزيع الأعباء اليومية لتوفير متطلبات تجهيز الطعام والماء المخصص للشرب والتنظيف والغسيل وباقي الأنشطة اليومية.

وتبين أن الأوضاع النفسية السيئة التي يعاني منها الجميع بمن فيهم الأطفال، جراء تواصل العدوان الإسرائيلي، تسببت في عدم تركيز طفليها في الحصص الاستدراكية، وعدم قدرتهما على التحصيل العلمي الطبيعي، الأمر الذي دفعها وباقي الأهالي إلى انتظار انتهاء الحرب من أجل تمكين الأطفال من العودة إلى ممارسة الحياة الروتينية الطبيعية.

وتتحدث عن مدى قساوة الواقع الحالي على الفلسطينيين الذين يجبرون على كل شيء، بدءاً من إجبارهم على ترك بيوتهم بكل ذكرياتها وتفاصيلها، والنزوح قسراً، والعيش في أماكن تفتقر إلى كل مقومات الحياة، بالإضافة إلى الحرمان من كل شيء والخوف من كل شيء، في الوقت الذي تعطلت فيه مختلف أنشطتهم وفي مقدمتها الأنشطة التعليمية.

وفي السياق نفسه، يوضح الفلسطيني أدهم صيام، من مدينة غزة، والذي يعيل أسرة مكونة من ستة أفراد، أنه لم يعد يستطيع القيام بمختلف الأعباء اليومية وحده، في ظل تفاقم سوء الأوضاع المعيشية، والانقطاع الدائم في المياه، وصعوبة توفير الخبز ومختلف المتطلبات الأساسية. وبين صيام، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه بات يرافق ابنه البكر لشراء وبيع المعلبات والبقوليات وبعض المواد الغذائية بغرض توفير دخل بسيط للأسرة بعد فقدان مصدر الدخل المادي الوحيد، وإسناد مهمة توفير مياه الشرب والاستخدام اليومي لأولاده الصغار خالد، وخليل، وحمزة، الذين تراوح أعمارهم ما بين ثمانية أعوام و15 سنة، ويوضح أنه على الرغم من تعب أطفاله اليومي، إلا أنهم مجبرون على ذلك بفعل انعدام الخيارات. ويلفت صيام إلى أن الأوضاع المأساوية التي تسبب فيها تواصل العدوان الإسرائيلي استبدلت وقوف الأطفال في طابور المدرسة الصباحي الذي يسبق الحصص الدراسية، بالوقوف في الطوابير الطويلة للحصول على المياه والغذاء وأحياناً الدواء والمساعدات الإنسانية، في ظل الأوضاع الميدانية الخطيرة، أو التقلبات المناخية القاسية. ويقف الأطفال أحياناً تحت أشعة الشمس اللاهبة وفي مواجهة الأمطار والبرد الشديد في أحيان أخرى.

ويجبر الآف الأطفال على الاصطفاف في الطوابير الطويلة للحصول على الخدمات الأساسية، سواء الخدمات المجانية التي يتم فيها تقديم طعام التكايا أو مياه الشرب والاستخدام اليومي، أو طوابير الخدمات المدفوعة كطوابير الحصول على الخبز أو أصناف بعض السلع المفقودة والشحيحة، بدلاً من الجلوس على مقاعد الدراسة المتعطلة بفعل الحرب، في محاولة لمساعدة ذويهم للتغلب على التأثيرات الكارثية للحرب المتواصلة.

وتبدلت الملامح العامة لشوارع القطاع بفعل التدمير الذي طاول مرافقها، إلى جانب تغيير الأطفال روتينهم اليومي، فبدلاً من طقوس ارتداء الصبية للقمصان الزرقاء والفتيات للمرايل الخضراء أو المخططة باللونين الأبيض والحلبي، يسير الأطفال في الشوارع بملابس وأحذية بالية جراء إغلاق المعابر ومنع دخولها أو تضاعف أسعارها، للوصول إلى أماكن توزيع المياه أو الطعام المجاني.

أعمال يومية شاقة يكابدها الأطفال في غزة (إياد البابا/ فرانس برس)

72%
نسبة الأطفال والنساء من ضحايا العدوان الإسرائيلي المتواصل، وهم أكثر فئة تضرراً من الحرب.

قانون يحاكم نوايا المعلمين الفلسطينيين في القدس والداخل

يسعى قانون إسرائيلي جديد إلى معاقبة موظفي قطاع التعليم في القدس المحتلة والداخل الفلسطيني، الذين يظهرون تعاطفاً مع المقاومة بزعم دعم «أعمال إرهابية»

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

صادق الكنيست الإسرائيلي، الثلاثاء الماضي، على قانون يسمح بطرد معلمين عرب من دون إشعار مسبق، حال تعاطفهم مع منفذي عمليات تستهدف إسرائيليين، إضافة إلى قطع الميزانيات عن المؤسسات التعليمية العربية التي تتعاطف مع عمليات تستهدف إسرائيليين أو منفذيها، ليدخل قطاع التعليم في القدس مرحلة جديدة من استهداف الهوية الوطنية الفلسطينية، بعد محاولات أسرلة المناهج من خلال فرض منهاج لا يمت بصلة لهوية المدينة العربية والإسلامية ويسعى إلى طمس تاريخها الحضاري.

ويقول مدير مدارس الإيمان في القدس المحتلة، زيد القيق، لـ«العربي الجديد»، إن «التعليم ومؤسساته، سواء في الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 أو في مدينة القدس المحتلة، لم يُستثن على مدار السنة الماضية من الإجراءات التي اتخذت من قبل المؤسسة الرسمية الإسرائيلية على أحداث السابع من أكتوبر، بل كان التعليم على رأس قائمة الأسباب التي عزّتها إسرائيل كدوافع لأسباب الحرب، وربطت بينه وبين ما تطلق عليه التحريض. كما أشارت مؤسسة (عدالة) الحقوقية قبل فترة، إلى أن الحكومة الإسرائيلية تسعى إلى توسيع نطاق الجرائم المتعلقة بحرية التعبير، عبر خفض الحد الأدنى للأدلة والبيّنات المطلوبة للتجريم الجنائي». ويضيف القيق: «يقضي القانون بوجوب إثبات احتمال كبير بأن التعبير الذي يُتهم بأنه ينطوي على تحريض سيؤدي إلى عمل إرهابي، لكن ما حدث قبل أسبوع كان مؤشراً على الاستهداف، إذ جرى إغلاق مدارس وكالة (أونروا) في القدس بذريعة قرار الكنيست القاضي بإيقاف الخدمات التي تشرف عليها الوكالة الأممية، بزعم أنها مؤسسة ترعى التحريض ودعم الإرهاب».

ويؤكد الخبير التربوي الفلسطيني أن «النقطة المحورية في جميع القرارات التصعيدية تجاه قطاع التعليم والعاملين فيه هي الإغلاق، أو التهديد بالإغلاق، إضافة إلى الفصل أو المنع من العمل بسبب نية القيام بالتحريض تجاه دولة الاحتلال ومؤسساتها، وهذا التصعيد سينتج عنه المزيد من فرض القبضة الأمنية على قطاع التعليم».

بدوره، يرى رئيس لجنة أولياء الأمور في القدس، زياد الشمالي، أن تطبيق هذا القانون سيشمل على وجه التحديد المدارس الحكومية الإسرائيلية التابعة لبلدية الاحتلال في القدس. ويقول لـ«العربي الجديد»، إن «هذا القانون نابع من هيمنة وغطرسة الاحتلال، وقد ترجم بقرارات ترمي إلى مسح كل شيء يتعلق بفلسطين، وبفلسطينيتنا ومقدسيتنا، بدءاً من تحريف المنهاج الفلسطيني، وإلغاء الشعارات الوطنية من الكتب، وحذف مواد في المنهاج الدراسي، ثم يتحدثون اليوم عن فصل معلمين حسب انتماءات سياسية، أو حسب أماكن تخرجهم، كما يتحدثون هذه الأيام عن منع توظيف خريجي الجامعات الفلسطينية بدعوى أنها بؤر تحريضية، في محاولة لتفريغ العملية التعليمية من مضمونها الوطني الفلسطيني».

يشار إلى أن الجهات المشرفة على التعليم في القدس هي أربع، الأولى هي دائرة الأوقاف الإسلامية التي ارتبطت بوزارة التربية والتعليم الأردنية حتى قرار فك الارتباط، وبقيت تتبع رسمياً دائرة الأوقاف الإسلامية، ثم أصبحت فيما بعد تابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، والجهة الثانية هي مجموعة المدارس الأهلية والخاصة التي تعتمد على الرسوم المدرسية أو تبرعات الكنائس، ويلجأ أغلب هذه المدارس إلى المساعدات المشروطة من قبل بلدية الاحتلال. أما الجهة الثالثة فهي مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، والتي تتولى تعيين الموظفين ودفع رواتبهم وتوفير مستلزمات المدارس، وقد بدأت تعاني خلال الفترة الأخيرة من قلة الميزانيات وضعف الإمكانيات. بينما الجهة الرابعة هي المدارس التابعة لبلدية الاحتلال، وتتقاسم وزارة المعارف وبلدية الاحتلال في القدس الإشراف على هذه المدارس، إذ تقوم وزارة المعارف بالإشراف على المدارس الأساسية، وتتولى بلدية القدس المدارس الثانوية. ويبلغ عدد المدارس التابعة لبلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس 83 مدرسة، ويقدّر أعداد الطلاب فيها بأكثر من 50 ألف تلميذ، بينما المدارس غير التابعة لبلدية القدس يبلغ عددها 28 مدرسة، ويدرس فيها ما مجموعه 8889 طالباً، كما يبلغ عدد المدارس الخاصة والأهلية 83 مدرسة، ويدرس فيها ما مجموعه 36 ألف طالب، وتحاول السلطات الإسرائيلية فرض المنهاج الإسرائيلي على هذه المدارس، علماً أن جزءاً منها يتلقى تمويلاً من بلدية الاحتلال. في حين تدير وكالة «أونروا» 7 مدارس، من بينها 5 مدارس داخل الجدار يدرس فيها نحو 900 طالب.

ويشمل قرار الكنيست الجديد المؤسسات التعليمية في الداخل الفلسطيني والقدس الشرقية المحتلة، ويتضمن حظر توظيف العاملين، وسحب الميزانيات، كما يفوّض مدير عام وزارة التربية والتعليم بالفصل الإداري من دون إشعار مسبق لأي موظف يبدي التضامن مع عمليات المقاومة.

استهداف القطاع التعليمي في القدس قديم ومتواصل (مصطفى الخروف/ الأناضول)

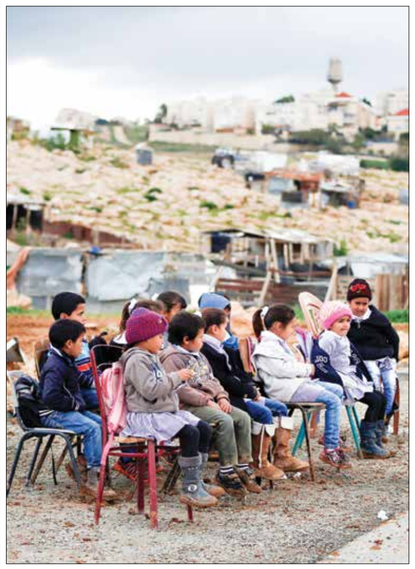
التمويه أحد وسائل الضغط على المدارس الفلسطينية (أحمد غرابلي/ فرانس برس)

تبعات العدوان الإسرائيلي تفاقم تكدس النفايات في شوارع لبنان

بدأت مشاهد تكدس النفايات في شوارع لبنان تبرز بعد أقل من شهرين على توسع العدوان الإسرائيلي. الأمر الذي أثار مخاوف المواطنين من تكرار أزمات النفايات التي عاشتها البلاد سابقاً

بيروت ـ **سارة مطر**

تحذّر النائبة وأستاذة الكيمياء التحليلية في الجامعة الأميركية في بيروت، نجاة صليبا، من تداعيات تراكم النفايات في الشوارع، نظراً للأعباء البيئية والصحية الناتجة عن ذلك. وتؤكد أن الأزمة تعود إلى تدفق أعداد كبيرة من النازحين، وما رافقه من إنتاج النفايات بكميات أكبر، من جراء ما تتضمنه الحصص الغذائية والوجبات الساخنة التي يتم توزيعها من كراتين ومعلبات وصحون وملاعق وأكواب بلاستيكية وغيرها.

وتضيف صليبا، في اتصال مع «العربي الجديد»: «الشركات المعنية برفع النفايات لا تستطيع القيام بكل عمليات الإزالة في ظل وجود عوائق أمنية تعرقل نقل النفايات، فبعض الطرق غير آمنة بسبب الغارات الإسرائيلية، كما هو حال نقل النفايات إلى مطمر (الكوستا برافا) الذي يقع في منطقة الأوزاعي المحاذية للضاحية الجنوبية لبيروت، حيث تشتد حدة القصف. لذا تتكدس النفايات ريثما يستقر الوضع الأمني على هذه الطرق، كما أن مركز فرز النفايات في منطقة العمروسية الشويفات (جبل لبنان) قد أقفل من جراء الاستهدافات الإسرائيلية».

وتشير إلى أنها تواصلت مع عدد من شركات رفع النفايات، وعلمت أن كمية النفايات زادت بنحو 20% في بيروت، ويمكن اعتبار هذه النسبة عبارة عن كمية إنتاج نفايات انتقلت من الضاحية الجنوبية والمناطق المتضررة في العاصمة إلى المناطق الآمنة في بيروت التي أصبحت مكتظة بالنازحين، تُضاف إليها النفايات الناتجة عن الحصص والمساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية للنازحين. أما في قضاء الشوف (جبل لبنان) فقد زادت نسبة النفايات 50%، خاصة في منطقة إقليم الخروب، حيث الأعداد الكبيرة من النازحين، وفي قضاء عاليه (جبل لبنان) زادت النسبة 20%، وكذلك الحال في كسروان وجبيل (جبل لبنان)، في حين انخفضت النسبة في قضاء بعبدا (جبل لبنان)، كون العديد من المواطنين نزحوا نحو مناطق أكثر أمناً، لا سيما بعد اشتداد حدة الغارات الإسرائيلية».

وتشدد صليبا على «أهمية التوعية بشأن فرز النفايات من المصدر قبل وصولها إلى المستوعبات، كي لا تصبح مسألة فرزها معقدة بسبب تحولها إلى سوائل، وعلى الأفراد والجمعيات البيئية والخيرية تخفيف إنتاج النفايات من خلال تقليص الاعتماد على الأوعية المخصصة للاستخدام الواحد. نسعى لتوعية العديد من الجمعيات حول خطورة مواصلة العمل بهذه الطريقة تجنباً لزيادة الضغط على النظام البيئي الإيكولوجي، وهناك مبادرة خيرية تخص إقامة مطبخ في مدرسة رسمية بمنطقة الدامور (جبل لبنان)، وتمّ تزويده بالصحون والأكواب والطناجر القابلة لإعادة الاستخدام لتخفيف إنتاج النفايات، كما نعمل بالتعاون مع الجيش اللبناني على وضع خزانات وفلاتر لتنقية المياه من أجل الحد من قناني المياه البلاستيكية، وتعميم هذه التجربة على مراكز الإيواء، إضافة إلى تشجيع النازحين على فرز النفايات».

من جانبه، يفيد مصدر في وزارة البيئة اللبنانية بأن تكدس النفايات يعود إلى تسجيل عدد من المناطق زيادة في أعداد النازحين، وبالتالي إنتاج كميات نفايات أكبر، إلى جانب نقص اليد العاملة لدى شركات رفع النفايات. ويوضح: «عاد عدد من العمال الأجانب إلى بلادهم، وعدد آخر من العمال نزحوا باتجاه مناطق وقرى الشمال، لكن رغم تكدس النفايات لأيام، يتم لاحقاً رفعها».

وتكشف اللبنانية جمال أبوعمّو، المقيمة في طريق الجديدة، لـ«العربي الجديد»، أن «أحد شوارع المنطقة تتجمع فيه النفايات، وأن آليات نقل النفايات تتأخر في عمليات الإزالة، ما يؤثر على صحة وسلامة السكان، كما تنتشر الروائح الكريهة وتتكاثر الحشرات. تسبّبت النفايات في إقفال الشارع أمام السيارات والمارّة، ويشكو أهالي أكثر من منطقة في العاصمة من هذه المشكلة. لذا نأمل الاستجابة السريعة، إذ تكفينا الروائح الناجمة عن القصف والغارات الإسرائيلية». ويقول سامي موسى، من منطقة برج أبي حيدر: «كميات النفايات تتخطى حجم المستوعب في أحد شوارع المنطقة، ربما بسبب وجود مركز إيواء للنازحين، وقد تسببت لفترة في روائح كريهة وانتشار الحشرات، لكنها حالياً أقل. لكن النفايات تنتشر بشكل واضح في أماكن أخرى من العاصمة. على سبيل المثال، أدت النفايات في منطقة سليم سلام إلى إغلاق الشارع مرتين، قبل أن يتم لاحقاً رفعها». بدورها، تشير لوزان الغول، المقيمة في منطقة البسطة، إلى أن «النفايات تكدست في الشارع لأكثر من أسبوع، حتى لم يعد بإمكان السيارات المرور، وانتشرت روائح كريهة، وكان الوضع مزرياً، قبل أن ترفع أخيراً». ومن منطقة بدارو، يوضح زهير قصير، أن «كمية النفايات المتراكمة في شوارع المنطقة مقبولة مقارنة مع مناطق أخرى في بيروت، إذ في منطقة الحمراء التي أقصدها كثيراً، تتكدس النفايات بشكل كبير في الحاويات، وتتأخر عمليات إزالتها».

تكدس النفايات في بعض المناطق يعود إلى زيادة أعداد النازحين

عوائق أمنية تعرقل إزالة ونقل النفايات بسبب مخاطر الغارات

حاويات ممتلئة بالنفايات في شوارع بيروت (إبراهيم عمرو/ فرانس برس)